الأمم المتحدة S/2010/429

مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2010
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٨٥ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وطلب مني أن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية التي وردت في تقريري المؤرخين ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/183). ويركز هذا التقرير على التطورات الرئيسية التي حدثت في ليبريا منذ أن قدمت تقريري المرحلي المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/88) ويتضمن توصياتي بشأن، تجديد ولاية البعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٢ – تكثفت الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجرى في عام ٢٠١١ خلال هذه الفترة. وشدد المجتمع المدني والأطراف المؤثرة الأخرى الضغط على المجلس التشريعي ورئيسة الجمهورية من أجل الخروج من الطريق المسدود فيما يتعلق بمشروع قانون حدود الدوائر الانتخابية، وقد اعترضت الرئيسة إيلين جونسون سيرليف مرتين على صيغ سابقة لمشروع القانون لأسباب دستورية ومالية. وفي ٢٢ تموز/يوليه، اعتمد المجلس التشريعي مشروع القانون ووقعته الرئيسة في ٢ آب/أغسطس. ويُبقى الحل التوفيقي للمجلس التشريعي على المناطق الانتخابية البالغ عددها ٦٤ من انتخابات عام ٢٠٠٥ بينما يخصص تسعة مقاعد جديدة للمقاطعات الأكثر سكانا، متجنبا الاستناد إلى تعداد عام ٢٠٠٨. وفي

الرجاء إعادة الاستعمال

السابق، قدمت إحدى منظمات المجتمع المدني طلب استصدار أمر حظر في المحكمة العليا ضد المعهد الليبري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والمجلس التشريعي تدَّعي فيه أن تعداد عام ٢٠٠٨ كان معيبا ولا ينبغي اتخاذه أساسا لتسجيل الناخبين. ونظرت المحكمة العليا بكامل هيئتها في القضية ولكنها لم تصدر حكما فيها. وأعيق كثير من الاستعدادات الانتخابية البالغة الأهمية، بينما توقفت المناقشات المتعلقة بحدود الدوائر الانتخابية في كلا المجلسين.

٣ - وفي ١ انيسان/أبريل اعتمد مجلس الشيوخ قرارا يقترح إجراء استفتاء لتعديل حكمين متصلين بالانتخابات في دستور ١٩٨٦، ويقضي التعديل بتغيير موعد إجراء الانتخابات من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر وتقرير نتائج جميع الانتخابات بحسب أغلبية بسيطة للأصوات، باستثناء انتخابات رئيس الجمهورية ونائب الرئيس التي لا تزال تتطلب أغلبية مطلقة. واعتمد مجلس النواب في ١٣ تموز/يوليه قرارا بتعديل أربعة أحكام دستورية، شملت تخفيض شرط مدة الإقامة إلى خمس سنوات للمرشحين لمنصب الرئيس ومنصب نائب الرئيس. وتتطلب تعديلات الدستور تصديق ثلثي المصوتين في استفتاء وطني يُجرى بعد اعتماد المجلس التشريعي لها بسنة واحدة على الأقل. وتأخر الاتفاق على القرار المشترك، وفقا للجنة الانتخابات الوطنية، يحد من إمكانية إجراء استفتاء على التعديلات المقترحة قبل انتخابات ٢٠١١.

٤ - وبعد التوقيع على مشروع الأمم المتحدة لدعم الانتخابات مع الحكومة في ١٤ نيسان/أبريل، أنشئ فريق للتنسيق بين المانحين لتنسيق تنفيذ المشروع وتعبئة الموارد لسد الثغرات المتبقية فيما يتعلق بالانتخابات. وقد جرى التعهد بتقديم تبرعات تزيد على ٣٢ مليون دولار من التكلفة الإجمالية المتوقعة وقدرها ٣٨,٣ مليون دولار. ولا يشمل هذا المبلغ التكاليف المرتبطة بأي انتخابات تصفية إذا لم يتم إجراء الاستفتاء الدستوري في حينه. ومن المتوقع أن يزيد الاعتماد المخصص للجنة الانتخابات الوطنية في الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ويركز الشركاء الدوليون على بناء قدرة اللجنة للأجل الطويل.

٥ - وقد بدأ الطامحون من المرشحين والأحزاب السياسية الاستعدادات لانتخابات ٢٠١١. وقد أعلن حتى الآن سبعة مرشحين، من بينهم الرئيسة إيلين جونسون سيرليف، اعتزامهم خوض الانتخابات الرئاسية. وفي الوقت نفسه، بحثت الأحزاب السياسية المسجلة وعددها ١٧ حزبا إجراء عمليات اندماج وتحالفات فيما بينها. وقد أوشك الانتهاء من اندماج حزب الوحدة مع حزب العمل الليبري وحزب توحيد ليبريا. وتواصل ثمانية أحزاب معارضة، بقيادة حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، المناقشات من أجل تشكيل

”ائتلاف كبير“. وثمة مجموعة ثالثة ناشئة تضم حزب الحرية وبعض الأعضاء البارزين في الحزب الوطني القومي وحركة البديل الديمقراطي الجديدة (حركة الاتفاق الجديد) تحت مظلة التحالف الديمقراطي. وتمر خمسة أحزاب جديدة بمراحل التسجيل المختلفة لدى لجنة الانتخابات الوطنية؛ وإذا ما نجحت في تسجيلها سيصل مجموع عدد الأحزاب المسجلة إلى ٢٢ حزبا.

٦ - وقد نظمت لجنة الانتخابات الوطنية انتخابات فرعية في ٢٠ تموز/يوليه لملء مقعد شاغر في مجلس النواب عقب وفاة مشرِّع من مقاطعة ريفرجي. وفاز في دورة التصفية التي أجريت في ٣ آب/أغسطس مرشح حزب الوحدة. وأتاحت هذه الانتخابات الفرعية، وهي التاسعة منذ عام ٢٠٠٦، فرصة أخرى للجنة تحسين قدرتها.

٧ - وامتثالا للقانون المنشئ للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، قدمت الرئيسة تقريرها الفصلي الأول بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المقدم إلى المجلس التشريعي في ١٠ آذار/مارس. وأشارت الرئيسة في تقريرها إلى أنها قد طلبت من وزارة العدل ومن لجنة إصلاح القانون تحليل التوصيات التي لها آثار قانونية وبحث خيارات تنفيذ التوصيات التي لا تترتب عليها آثار قانونية. والتقرير الفصلي الثاني، المقرر أن يقدم في حزيران/يونيه، لم يقدم بعد. وحتى الآن، لم تُنشأ أي هياكل لمعالجة التوصيات رسميا. وما زال يُرجأ إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان حيث رفض المجلس التشريعي مرشحيها رفضا باتا في شباط/فبراير، مما يؤخر التقدم نحو تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، إذ أن من مسؤوليات تلك اللجنة متابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٨ - واكتسبت جهود مكافحة الفساد زخما متزايدا، رغم ما ولدته مراجعات الحسابات الوزارية الشهيرة التي تضطلع بها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات. وتغطي حسابات وزارات التعليم والمالية والصحة والأراضي والمناجم والطاقة والأشغال العامة، من مناقشات ساخنة في وسائط الإعلام واتهامات بأن اللجنة تنشد أغراضا سياسية. وعلى الرغم من أن الافتقار إلى ضوابط داخلية سياسية كان من الاستنتاجات المشتركة لمراجعة الحسابات، فقد طغت على الاهتمام بمضمون نتائج مراجعات الحسابات المناقشات العامة السياسية الحادة التي جرت بشأن مصداقية اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، مما أفضى إلى تنفيذ محدود للتوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات وتزايد التصورات بشأن الإفلات من العقاب. ويمكن للمناقشات العامة الحادة الجارية بين اللجنة والكيانات التي روجعت حساباتها أن تقوض حملة الحكومة لمكافحة الفساد.

٩ - واختتمت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد تحقيقاتها في ثماني قضايا وأوصت بإحالة أربعة أشخاص إلى المحاكمة، بمن فيهم المفتش العام السابق للشرطة الوطنية لليبريا وعدة موظفين من وزارة المالية. وواصلت اللجنة أيضا حملتها لمكافحة الفساد على صعيد البلد بأكمله. وفي الوقت نفسه، صدر في تموز/يوليه أول حكم بالإدانة من المحكمة الجنائية ''جيم'' في قضية رئيسية من قضايا مكافحة الفساد شملت التحويل غير المشروع لأموال المصرف المركزي الليبري.

باء - الحالة الأمنية

١٠ - الحالة الأمنية العامة في البلاد مستقرة بوجه عام وإن كانت هشة، فما زالت تؤثر على الأمن التوترات العرقية والطائفية، والمنازعات بشأن الحصول على الأراضي والموارد، وفقدان الثقة في نظام العدالة الجنائية. فما زال النشاط الإجرامي الخطير يعم البلاد، بما في ذلك الاغتصاب والسطو المسلح. ومما يثير القلق على نحو خاص أن أكثر من ٧٠ في المائة من حالات الاغتصاب المبلغ عنها خلال الفترة تشمل ضحايا دون السادسة عشرة من العمر.

١١ - وما زالت المنازعات البسيطة نسبيا تتطور بسرعة إلى حوادث كبيرة مزعزعة للاستقرار، ومثال ذلك العنف الذي انتشر في مقاطعة لوفا في شباط/فبراير بين طائفة لورما التي أغلبية سكانها من المسيحيين وطائفة ماندنيغو التي أغلبية سكانها من المسلمين، وفجره قتل طقوسي أدى إلى تفاقم توترات عرقية قائمة. وهاجمت كل من الطائفتين الأخرى وأماكن عبادتها وممتلكاتها، مسلحة بالسيوف وبنادق الخردوش وأسلحة أخرى. فقُتل أربعة أشخاص وجُرح ١٨ شخصا ودمرت أو أُحرقت كنائس ومساجد ومنازل عديدة. وخلال هذه الفوضى، هرب من السجن ٥٨ سجينا، لا يزال ٣٩ منهم مطلقي السراح. واقتضى الأمر تدخل القوات العسكرية ووحدة الشرطة المشكلة التابعتين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى جانب وحدة الاستجابة للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، لاستعادة النظام.

١٢ - ونشأت أيضا حالة توتر في هاربر، بمقاطعة ميريلاند، في نيسان/أبريل، عندما حدد عرّاف أسماء مرتكبين مزعومين لقتل طقوسي مشتبه فيه، وترتب على ذلك إلقاء القبض على ١٨ شخصا، من بينهم شخصيات ذات نفوذ في المقاطعة، وإثارة الاحتجاج من جانب نحو ٣٠٠ فرد من المجمع المحلي. وحال الوجود الملموس للشرطة الوطنية وقوات البعثة دون اندلاع أعمال العنف. وظل أفراد وحدة الاستجابة للطوارئ منتشرين في هاربر لعدة أسابيع. وظلت هذه القضية قائمة، وما زال ستة من المشتبه فيهم الأصليين محتجزين انتظارا للمحاكمة. وسرعان ما تلت ذلك موجة من حوادث صغيرة انطوت على عرَّافين يحددون أسماء مرتكبين مزعومين لجرائم قتل لم تحسم في مقاطعتي نيمبا ولوفا.

١٣ - ووقع عدد من حالات العنف الغوغائي، دفع إلى بعضها انعدام الثقة في الشرطة والنظام القضائي الأعم. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أُضرمت النار في ضابط شرطة خارج أوقات العمل في مونروفيا على يد غوغاء غاضبين بعدما أطلق النار على رجل لأسباب لم يُفصح عنها. وحاول جندي من القوات المسلحة الليبرية إنقاذ الضابط فهاجمه الغوغاء ومات فيما بعد متأثرا بجراحه. وفي أوائل تموز/يوليه، تطورت الانتخابات الطلابية في جامعة ليبريا إلى العنف في مناسبتين، مما نجم عنه إصابة ثمانية طلاب بجراح. ومع تركز الاهتمام السياسي بشكل متزايد على انتخابات ٢٠١١، اكتسبت بعض الأعمال الغوغائية دلالات سياسية. وفي ١١ تموز/يوليه، ادُعي أن نائب رئيس مجلس النواب وأعوانه اعتدوا على ضابط شرطة كان، أثناء أدائه لمهامه الرسمية، قد احتجز شاحنة مملوكة لنائب رئيس المجلس. وقام حوالي ٢٠٠ مسلح من الممالئين له من حزبه، وهو حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، فيما بعد، بمنع الشرطة من استجواب النائب في حصار دام عدة ساعات.

جيم - الحالة الاقتصادية

١٤ - أُحرز تقدم كبير في دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية التي تُعد حاسمة بالنسبة لبرنامج التسهيل الائتماني الممدد ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بقيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ووافق مجلسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢٩ حزيران/يونيه على نقطة إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الضرورية لقدرة ليبريا على الاستفادة من الائتمان الدولي، وشُطب ٤,٦ بلايين دولار من الدين الخارجي. ولتحقيق ذلك، استكملت إجراءات مختلفة، بما في ذلك جولة ثانية من مراجعة حسابات خمس وزارات، وتنفيذ قانون إدارة المالية العامة واعتماد قانون استثمار جديد.

١٥ - ويتعافى اقتصاد ليبريا ببطء من الأزمة الاقتصادية العالمية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، بعد أن كان ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٩، مدفوعا بزيادة في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي نهاية أيار/مايو، بلغ معدل التضخم ٧,٢ في المائة، ومن المتوقع أن يصل إلى ٧ في المائة في المتوسط عام ٢٠١٠. وقد زادت الإيرادات من إنتاج المطاط نظرا لحدوث انتعاش في الأسعار العالمية، في حين أن كلا من عمليات مناجم بونغ وركاز حديد بيكيبا، التي تأخرت بسبب الأزمة العالمية، استأنفت الاستعدادات لعمليات استخراج واسعة النطاق، مما ينبغي أن يوفر بعض فرص العمل.

١٦ - وقد أعدت الميزانية الوطنية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ البالغة ٣٤٧ مليون دولار وفقا لقانون إدارة المالية العامة الجديد، وقُدمت إلى السلطة التشريعية في أيار/مايو.

وحتى نهاية تموز/يوليه، لم تُعتمد الميزانية، وما زالت المفاوضات مستمرة لتحديد المخصصات للقطاعات ذات الأولوية.

١٧ - ولدى انتهاء السنة الثانية من تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر في ليبريا في آذار/مارس، أصدرت الحكومة تقريرا مرحليا يُسلط الضوء على التطورات في كل من دعائم الاستراتيجية الأربع، وهي السلام والأمن؛ والإنعاش الاقتصادي؛ وسيادة القانون والحوكمة؛ والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية. ومن المقرر أن يقيم مجلس الوزراء معتكفا في آب/أغسطس لوضع خطط عمل لتحقيق المنجزات والنتائج غير المتحققة في السنة النهائية للاستراتيجية. واستضافت وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية مؤتمر قمة بشأن فعالية المعونة في نيسان/أبريل للإيذان بسياسة جديدة لإدارة المعونة سيتم إطلاقها في آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، بدأت الجهود، في حزيران/يونيه، لوضع برنامج للتنمية الوطنية لما بعد استراتيجية الحد من الفقر وما بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يربط استراتيجية تنمية القدرات الوطنية برؤية وطنية أوسع أفقا. وتسعى عملية صياغة الرؤية، بتنسيق من الوزارة ولجنة الحوكمة، إلى تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد وبناء الوحدة والهوية الوطنية من خلال التغيير المؤسسي والمواطنة وتحقيق اللامركزية مع دعم النمو الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل لجعل ليبريا بلدا متوسط الدخل.

دال - الحالة الإنسانية

١٨ - تصدت الحكومة وشركاؤها الدوليون والمحليون للاحتياجات الإنسانية المتبقية إلى جانب الأنشطة الإنمائية. وتواجه الحكومة تحديات يومية في اضطلاعها بالمسؤولية الكاملة عن تقديم الخدمات، في حين تعاني منظمات غير حكومية كثيرة، تقدم الجزء الأكبر من الخدمات الأساسية، من أجل تمويل أنشطتها. وتم تحديث خطط الطوارئ المشتركة بين الوكالات لمواجهة تدفقات السكان المحتملة من غينيا وكوت ديفوار من أجل ضمان توافر آليات الاستجابة اللازمة. ولا تزال الفيضانات الموسمية العاتية تشكل تحديا كبيرا، مما يؤثر على الآلاف سنويا. وما زال أكثر قليلا من ٠٠٠ ٦٤ لاجئ ليبري في بلدان اللجوء. ورغم تباطؤ عمليات العودة في الآونة الأخيرة، فقد عاد أكثر من ٠٠٠ ١٢٣ لاجئ إلى ليبريا منذ عام ٢٠٠٤.

هاء - الحالة الإقليمية

١٩ - واصلت البعثة رصد العملية الانتقالية والانتخابية في غينيا عن كثب. وأكدت دوريات الحدود المشتركة المنتظمة والتي تضم البعثة، وكذلك قوات الأمن الغينية والليبرية،

أن الوضع على طول حدود ليبريا مع غينيا لا يزال هادئا، بصرف النظر عن نزاع حدودي ثانوي بين السلطات الليبرية والغينية في مقاطعة لوفا.

٢٠ - ولا يزال وجود مقاتلين سابقين ولاجئين ليبريين سابقين في غرب كوت ديفوار يشكل مصدر قلق للبعثة. واضطلعت البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببعثة ميدانية مشتركة في غرب كوت ديفوار في حزيران/يونيه، وجدت أن المقاتلين الليبريين الذين تتراوح تقديرات عددهم بين ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ فرد المرتبطين بالميليشيات الأيفورية لا يشكلون تهديدا مباشرا لليبريا. ومع ذلك، ستواصل البعثة رصد الوضع عن كثب وستستمر في المشاركة في عمليات مشتركة على الحدود مع حكومتي غينيا وسيراليون وكذلك مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢١ - وفي أيار/مايو، أسفرت عملية سرية استغرقت عامين للوكالة الأمريكية لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووكالة الأمن الوطني الليبرية عن القبض على سبعة من المشتبه فيهم بتهمة التآمر على تهريب ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦ كيلوغرام من الكوكايين، تقدر قيمتها بحوالي ١٠٠ مليون دولار، إلى الولايات المتحدة عن طريق ليبريا. وكشفت أيضا عن قضية اتجار بالبشر كبيرة في آذار/مارس، اشتملت على ٤٠ ضحية اتجار ببشر من بنغلاديش، وجلب الضحايا إلى ليبريا بذريعة العمل، لكن تم التخلي عنهم في وقت لاحق. ولا تزال ليبريا عرضة للغاية لتهريب المخدرات والاتجار بالبشر، بسبب الحدود التي يسهل اختراقها وضعف المؤسسات الأمنية الوطنية، ومحدودية القدرة على إنفاذ القوانين وعدم كفاية التشريعات، وهذه الحوادث تؤكد تفاقم التهديد. وفي شباط/فبراير، أصبحت ليبريا طرفا في مبادرة ساحل غرب أفريقيا بتوقيع التزام فريتاون بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، مما ينبغي أن يساعد على بناء القدرات في المنطقة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الجريمة ذات الصلة بالمخدرات.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

ألف - إصلاح قطاع الأمن

وضع استراتيجية وهيكل للأمن الوطني

٢٢ - واصل الأجهزة الأمنية بالحكومة توفير الإطار لإصلاح قطاع الأمن في ليبريا، وذلك تمشيا مع استراتيجية الأمن الوطني لعام ٢٠٠٨، مع مواصلة التدريب وبناء القدرات في وكالات الأمن الرئيسية. وبعد تأخير كبير، أحالت الحكومة مشروع قانون إصلاح الأمن والاستخبارات في ليبريا إلى الهيئة التشريعية في حزيران/يونيه، مما يمثل خطوة هامة نحو إضفاء

الطابع المؤسسي على الهيكل الأمني الجديد. وسيكون اعتماد مشروع القانون حاسما في ترشيد القطاع وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين الوكالات.

٢٣ - ورغم هذا التقدم، فمما يدعو للقلق أن المؤسسات الأمنية قد لا تحصل على الموارد اللازمة لنموها وتنميتها على نحو مطرد. ولا تخصص الميزانية الوطنية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ موارد كافية لوكالات الأمن الرئيسية، ولكن المناقشات جارية مع المجلس التشريعي لزيادة الاعتمادات المخصصة للوكالات الأمنية الرئيسية بعض الشيء. وستظل وكالات الأمن، بما في ذلك الشرطة، تواجه فجوة في التمويل يمكن أن تحول دون تلبية احتياجاتها التشغيلية والبشرية المتزايدة. ولم تبدأ عملها بعد آلية أمن المقاطعات، التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتفتقر ليبريا أيضا إلى الإطار القانوني والقدرات المؤسسية اللازمة لمراقبة الأسلحة الصغيرة، ولا تزال البعثة تقوم بالتخلص من الذخائر المتفجرة .

القوات المسلحة الليبرية

٢٤ - تولت القوات المسلحة الليبرية، منذ الانتهاء رسميا من التدريب الأولي المدعوم من الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٩، المسؤولية عن تدريبها من ناحية الميزانية ومن الناحية الفنية، بدعم من ٦١ فردا عسكريا من الولايات المتحدة، تحت سلطة موجهي إصلاح قطاع الدفاع الليبري. ويوفر البرنامج في المقام الأول التدريب على أساليب المشاة والتخطيط العملياتي، وكذلك الإرشاد في مجالات اللوجستيات والهندسة والقضاء العسكري والإدارة والخدمات الطبية والاتصالات. وأتم الجيش عمليات تطوير تدريبية عدة منذ كانون الثاني/يناير، ووضع برنامج تدريب سنويا. ولا تزال المهارات العامة بدائية وتحتاج إلى مزيد من التطوير، ومع ذلك تدعم البعثة أيضا بناء القدرات العسكرية من خلال المشاركة في التدريب المشترك بوحدات متخصصة، وتقوم حاليا بتحديد الاحتياجات المعلقة مع برنامج الإرشاد ووزارة الدفاع، للمساعدة على توجيه تطوير الزيادة في المساعدة المقدمة من البعثة.

٢٥ - وواصل الجيش إعداد نفسه لتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن السيطرة على الأسلحة والذخيرة، التي لا تزال تحت السيطرة الإدارية للولايات المتحدة. ورغم نمو مهارات القيادة لدى الضباط، ما زال الضباط المعارون من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يشغلون المناصب القيادية في الجيش، ويتوقع أن يستمروا على ذلك في المستقبل المنظور. ودُشن حفر السواحل الليبري المنشأ حديثا، الذي يضم ٥٠ فردا، في شباط/فبراير. وحقق القدرة التشغيلية الأولية في عمليات البحث والإنقاذ في البحر، على الرغم من أن مستويات تجهيزه وتدريبه في طور النشأة. ولا تزال حوادث سوء السلوك داخل القوات المسلحة الليبرية تثير القلق. ففي شباط/فبراير، تردد اعتداء ستة جنود خارج

أوقات الخدمة على السكان المحليين في غبارنغا، بمقاطعة بونغ، في حين جرى التحقيق مع ثلاثة جنود بدعوى طعن وقتل رجلين في مقاطعة مارغيبي في نيسان/أبريل. وقد اتخذت بعض الإجراءات التأديبية في حالات سوء سلوك، ولكن يلزم اتخاذ تدابير إضافية لضمان اكتساب الجيش الجديد ثقة الشعب وحفاظه على الروح المهنية واحترامه سيادة القانون.

الشرطة الوطنية الليبرية

٢٦ - أحرز تقدم في تطوير الشرطة الوطنية الليبرية وتنفيذ خطتها الاستراتيجية: ثمة ما يزيد على ١٢٠ مشروعا يجري تنفيذها حاليا. وعقب إحاطة قدمتها الشرطة الوطنية لمجتمع المانحين في مونروفيا في شباط/فبراير، أكدت عدة جهات مانحة تعهداتها أو أبدت اهتماما متزايدا بتقديم المساعدة لأولويات الشرطة العاجلة. وعلى الرغم من هذا الدعم، تواجه الشرطة الوطنية الليبرية عقبات ضخمة تتعلق بالميزانية حتى مع زيادة طلبات التشغيل.

٢٧ - وقد شرعت الشرطة الوطنية الليبرية في التنمية المؤسسية في عدد من المجالات، بما في ذلك إدخال نظام لتقييم الأداء سيتم استخدامه على الصعيد الوطني، ووضع النظم الأساسية للمحاسبة المتعلقة بالمخزون وإدارته. ولدى وحدة الطب الشرعي الآن القدرة على إجراء تحليل مقارن للطلقات والذخائر. وفي نيسان/أبريل، وقع وزير العدل سياسات وإجراءات شعبة المعايير المهنية، وقدم عنصر الشرطة في البعثة المساعدة في تطوير قاعدة بيانات لتسجيل حالات سوء سلوك الشرطة ومتابعتها. وظلت زيادة ثقة الجمهور في الشرطة هدفا رئيسيا، وبُذلت جهود لبناء قدرة مكتب الإعلام بالشرطة الوطنية الليبرية. وتقوم الشرطة، بدعم من صندوق بناء السلام، بتنفيذ برامج لخفارة المجتمعات المحلية على نطاق البلاد لتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع.

٢٨ - وتخرجت الدفعة الخامسة من وحدة الاستجابة للطوارئ المسلحة في أيار/مايو، ليصل قوامها إلى ٣٤٤ ضابطا، بينهم أربع ضابطات. وتابع هؤلاء الضباط اكتساب الخبرة والثقة وقدموا الدعم بشكل اعتيادي لعمليات مكافحة السطو في منروفيا وعززوا ضباط الشرطة غير المسلحين في مواجهة حالات تفجر العنف أو التهديدات الموجهة لسيادة القانون والنظام خارج منروفيا. ومع ذلك، لا زالت تُواجه تحديات في التطوير المؤسسي لهيكل قيادة الوحدة بسبب شغور الوظائف الإشرافية وعدم وجود حوافز للعمل في الوحدة بسبب قيود الميزانية. وقد كافحت الوحدة أيضا للمحافظة على أسطول مركبات يعمل بكامل طاقته ويلزمها معدات متخصصة إضافية. وفي ضوء قرار التركيز على تدريب وحدة دعم الشرطة وتجهيزها، الذي يعتبر ذات أهمية حاسمة في التخطيط الأمني لانتخابات عام ٢٠١١

وللتخطيط للفترة الانتقالية المقبلة، لا توجد حاليا خطط لتدريب ضباط إضافيين لوحدة الاستجابة للطوارئ.

٢٩ - ونظرا لهذا التحول في الأولويات، هناك عزم على زيادة قوام وحدة دعم الشرطة من ١٥٠ إلى ٦٠٠ ضابط مسلح ومدرب على النحو الكامل بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. وحتى الآن، تقدم الجهات المانحة المساعدة للوصول إلى هذا الهدف الطموح، وذلك فيما يتعلق بالتدريب والمعدات بالدرجة الأولى. ومع ذلك، توجد أوجه عجز كبيرة وسيلزم تمويل سخي من شركاء ليبريا لبناء أسطول المركبات، ونظام الاتصالات، والثكنات وغيرها من الهياكل الأساسية للوحدة، وشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

٣٠ - وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها ليبريا فيما يتعلق بإدارة الحدود والهجرة، تخلف تطوير مكتب الهجرة والتجنيس كثيرا عن تطوير الشرطة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم كفاية التمويل من الجهات المانحة. ومع ذلك، بدأ المكتب مؤخرا في تنفيذ خطته الاستراتيجية، مع التركيز على عدد من الإصلاحات التنظيمية التي لا تتطلب التمويل. والأمل معقود على تقديم المساعدة لمزيد من إعادة الهيكلة المؤسسية والاتصالات والهياكل الأساسية والتنقل. وتتلقى مجموعة ثانية من ٥٠ ضابطا من ضباط الهجرة التدريب الأساسي من خلال دائرة الهجرة الغانية بمساعدة مقدمة من الجهات المانحة، وذلك في إطار برنامج من شأنه تدريب ما مجموعه ٢٠٠ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١١.

باء - تعزيز المؤسسات القضائية والقانونية والسجون

٣١ - ما زالت توجد تحديات كبيرة تواجه القطاعات القضائية والقانونية والسجون في ليبريا. فما زال نقص القدرات والهياكل الأساسية والمعدات، والقوانين والأطر القانونية العتيقة، والاعتماد على تمويل المانحين يعرقل التنمية. وتدل الأحداث الخطيرة من الاضطرابات العامة التي وقعت في مقاطعتي لوفا وماريلاند على الشعور بالإحباط من نظام العدالة، والعنف الذي ينشب نتيجة لذلك.

٣٢ - بيد أنه أُحرز بعض التقدم. وعُقد مؤتمر وطني افتتحه الرئيس في نيسان/أبريل بشأن تحسين الوصول إلى العدالة، وجمع مختلف الأطراف المعنية لمناقشة المواءمة بين نظامي العدالة الرسمي والعرفي في ليبريا، وهي خطوة كبيرة صوب توفير خيارات للحكومة في مجال السياسات في هذا الصدد. وكثفت وزارة العدل جهودها المبذولة لمعالجة الأعمال المتأخرة في نظام العدالة، عن طريق تركيز جهود فرقة العمل التابعة لها المعنية بالاحتجاز في فترة ما قبل المحاكمة على الأسباب الرئيسية للعراقيل، وعن طريق تقوية علاقة العمل بين المدعين العامين والشرطة. وأحرزت وزارة العدل أيضا تقدما في مبادرات تطوير أخرى تتماشى مع خطتها

الاستراتيجية واستراتيجية الحد من الفقر. وإضافة إلى ذلك، بدأ المعهد القضائي برنامجه التدريبي المهني المكثف للقضاة ومدته ١٢ شهرا في آذار/مارس وحضره ٦٤ طالبا، وعُقد المؤتمر القضائي الأول منذ نهاية النزاع. ومع ذلك، فما زالت مشاكل إدارية ومشاكل داخلية أخرى قائمة منذ أمد طويل تؤثر سلبيا على الإصلاح المؤسسي وغيره من مبادرات تطوير السلطة القضائية.

٣٣ - وما زال العنف الجنسي أحد الشواغل الكبرى، وتبذل وحدة الإدعاء والمحكمة المتخصصتان جهدهما للتصدي للعدد الكبير من الحالات المبلغ عنها. وخلال زيارة ممثلي الخاص المعني بالعنف الجنسي في النزاع إلى ليبريا في حزيران/يونيه، تم التوصل إلى اتفاق مع رئيس الجمهورية على إمكانية نشر خبراء في سيادة القانون لاستطلاع خيارات معالجة حالات العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، ففي إطار البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا بشأن العنف الجنسي والجنساني، تلقى أفراد الأمن العاملين عند نقاط الحدود أيضا تدريبا على منع العنف الجنسي أو الجنساني، بما في ذلك الاتجار.

٣٤ - ومع أن السجون ما زالت تفتقر إلى دعم كاف من المانحين، فقد واصلت وزارة العدل جهودها لتطوير ذلك القطاع، باستطلاع الخيارات المتاحة مثل الإفراج المشروط ونظام المراقبة، وتنفيذ برامج تقديم المشورة إلى السجناء. وواصل مكتب الإصلاحيات والتأهيل، بدعم من البعثة وغيرها من الشركاء، وضع مشاريع في إطار خطته الاستراتيجية، من بينها مشاريع لإصلاح تشريعات السجون. ولا يزال الأمن في مرافق السجون هشا بسبب انخفاض مستويات قوام الموظفين وضعف الهياكل الأساسية، ولكن استحداث تدابير تأديبية ساهم في حدوث انخفاض في عدد الهاربين. فمن بين حالات الهروب التسع من السجن التي أُبلغ عنها خلال هذه الفترة، كانت أخطرها هروب ٥٨ محتجزا خلال الاضطرابات المدنية التي حدثت في شباط/فبراير في مقاطعة لوفا. وما زال الازدحام في السجون، الذي يرجع جزئيا إلى ارتفاع معدلات الاحتجاز السابقة للمحاكمة، يمثل أحد الشواغل الخطيرة، مع أن المحكمة المتنقلة في سجن مونروفيا المركزي ساعدت على إبقاء عدد السجناء فيه مستقرا نسبيا. وفي الوقت نفسه، تم إنجاز منشأة جديدة سعتها ٧٢ سريرا في سانيكويلي، مقاطعة نيمبا، بتمويل من صندوق بناء السلام، بينما يجري بناء ثلاث منشآت وتجديد منشأة أخرى، باستخدام أموال المشاريع السريعة الأثر لدى البعثة. وتوجد اثنتان من هذه المنشآت في مقاطعات لم تكن بها منشآت سجون من قبل. وأُنجز استقدام وتدريب ٥٠ من ضباط السجون الجدد في إطار مشروع لصندوق بناء السلام، وأضيف الضباط إلى كشوف المرتبات.

جيم – حقوق الإنسان

٣٥ – واصلت الحكومة إحراز بعض التقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولكن كانت هناك تأخيرات متواصلة في إقامة الأطر والمؤسسات الرئيسية لضمان المساءلة وكفالة حماية حقوق الإنسان. ومن الأمور المثيرة للقلق على وجه الخصوص التأخير المستمر في إقامة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي لم يتم إقرار تعيين مفوضيها حتى الآن. وقدمت لجنة خبراء مستقلة، كُلفت في آذار/مارس بتحديد مرشحين جدد، قائمة قصيرة إلى الرئيسة في تموز/يوليه، تحتوي على ١٢ مرشحا محتملا، سترشح سبعة منهم، يقدمون إلى المجلس التشريعي لإقرار تعيينهم. وكان من بين الشواغل أيضا التأخيرات المتواصلة في إدماج البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام في التشريعات المحلية. وفي حين أن الحكومة لم تأذن بتنفيذ أحكام الإعدام منذ عام ١٩٧٩، فما زالت المحاكم تصدر أحكاما بالإعدام، من بينها ١١ حكما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويوجد حاليا ٢٥ سجينا ينتظرون الدور لتنفيذ الإعدام.

٣٦ – ولمعالجة الحالة السيئة للأطفال في مؤسسات الرعاية البديلة، اعتمدت الحكومة أخيرا أنظمة لإقامة نظم محسنة للرعاية والحماية، وتدعم أيضا آليات الرصد لتحسين أحوال الأطفال المقيمين في المؤسسات وتعزيز حمايتهم. ومن الشواغل أيضا نقص الأنواع الملائمة من مؤسسات الرعاية، مما ينجم عنه في كثير من الأحيان احتجاز أطفال لفترات طويلة في مرافق سجون البالغين.

دال – توطيد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد

٣٧ – واصلت الحكومة جهودها المبذولة لتوطيد سلطتها في أنحاء البلد، ولكن التقدم واجه عراقيل بسبب القدرة البشرية المحدودة، وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية على الصعيد القطري. ومع أنه قد وضعت برامج من قبيل برنامج خدمة كبار الموظفين التنفيذيين لنشر موظفين مؤهلين في إدارات المقاطعات، فإن كثيرا من الموظفين المدنيين لا يستمرون في وظائفهم بسبب استمرار عدم توافر المكاتب وأماكن الإقامة وضعف وسائل الاتصالات. وعانت آليات التنسيق على صعيد المقاطعات من التمثيل المحدود للأطراف الفاعلة المحلية، ولا سيما الوزراء التنفيذيين وسائر المسؤولين.

٣٨ – وفي تموز/يوليه، أقامت وزارة الداخلية أول معتكف وطني لكبار الموظفين، ومن بينهم مسؤولو المقاطعات ورؤساؤها، لتحسين أداء الإدارة المحلية في مجال تقديم الخدمات. وفي غضون ذلك، حصل موظفو القطاع العام في المقاطعات على مرتبات منتظمة، ويجري استخدام النظام التجريبي للإيداع الإلكتروني في حسابات الموظفين في أربع مقاطعات.

وهناك خطط لتحقيق اللامركزية في نظام الدفع بأكمله؛ وفي الوقت نفسه، تعتمد المدفوعات في المقاطعات الأخرى اعتمادا شديدا على لوجستيات البعثة ودعمها الأمني.

٣٩ - وواصلت الأمم المتحدة برنامجها لفريق الدعم القطري، لتقوية قدرة الحكومة على صعيدي المقاطعات والمناطق. ولدعم سياسة اللامركزية الإدارية على صعيد المناطق، أنشأت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، ثلاثة مباني لإدارة المناطق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُحرز بعض التقدم في مجالي التخطيط وإدارة النفقات العامة لإدارات المقاطعات، ووفرت الأمم المتحدة تدريبا على الإدارة والقيادة لـ ١٢٠ مسؤولا محليا في أنحاء البلد.

٤٠ - وبالرغم من إحراز تقدم محدود في المجلس التشريعي فيما يتصل بمشروع سياسة اللامركزية الوطنية، أطلقت لجنة الحوكمة ووزارة الداخلية حملة للتربية الوطنية في أنحاء البلد بشأن مسائل من قبيل حقوق المواطنين وواجباتهم والتزاماتهم بموجب النظام اللامركزي، كما عملتا على وضع صياغة لإطار قانوني واستراتيجية للتنفيذ.

٤١ - وما زالت الهياكل الأساسية، ومن بينها الطرق والطاقة والموانئ، تعد أولوية رئيسية للحكومة. ولكن موسم الأمطار المتزايد الشدة والممتد في ليبريا يحد على نحو خطير من تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية وغيرها من الأنشطة الإنمائية. وبرغم التمويل المحدود، أُحرز تقدم متواضع في إصلاح كل من الطرق الرئيسية والفرعية خارج مونروفيا. ولم تحدث أي إضافة كبيرة للطرق المرصوفة خارج مونروفيا، مع أنه قد جرت أعمال صيانة رئيسية في محور مونروفيا وغبارنغا وفوينجاما. وتدهور الممران الجنوبيان الشرقيان الممتدان من زويدرو إلى هاربر وغرينفيل تدهورا شديدا خلال آخر فصل مطير، مما أدى إلى عزل مقاطعتي ماريلاند وغراند كرو بشكل يكاد يكون تاما. وبدأ العمل في مشروع البنك الدولي لإنشاء طريق طوله ٧٥ كيلومترا يربط بين بليبو وباركليفيل، ولكنه أُعيق بصورة شديدة بسبب الأمطار الغزيرة.

هاء - إدارة الموارد الطبيعية

٤٢ - واصلت فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس جهودها لتنفيذ توصيات بعثة استعراض عملية كيمبرلي وتقرير فريق الخبراء لعام ٢٠٠٩ (S/2009/640)، الرامية إلى تحسين السيطرة على تعدين الماس وتجارته. وما زال تحويل فرقة العمل إلى لجنة للرقابة على المعادن الثمينة ينتظر موافقة الرئيسة، لتصبح محفلا لمشاركة واسعة النطاق من جانب أصحاب المصلحة وللرقابة المتسمة بالشفافية على الإدارة. وما زالت صعوبة التحقق من التقارير العديدة عن التعدين غير المشروع وتهريب الذهب والماس وشبكات التجارة الإقليمية غير المشروعة تشكل تحديا. وفي غضون ذلك، استمر تعدين الذهب على نحو مدمر في منتزه سابو الوطني

بلا هوادة. وبدأت الحكومة في المشاركة في التخطيط التنفيذي من أجل إخراج العاملين في التعدين غير المشروع من تلك المحمية الطبيعية.

٤٣ - وقد أنشئ نظام إدارة المعلومات للسجل العقاري للمعادن، وهو قاعدة بيانات لتراخيص الاستكشاف والتعدين. وبمجرد تشغيل هذا النظام على نحو تام، سيساعد على تقييد الممارسات الفاسدة وتحسين المساءلة ودقة سجلات التعدين. وتطبيق أنظمة استكشاف جديدة منذ آذار/مارس، تحكم إدارة تراخيص الاستكشاف وتوضح التزامات الشركات. وصدرت أيضا في آذار/مارس سياسة ليبريا في مجال المعادن. ومن المتوقع أن يُهتدى بهذه السياسة في اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات للبرامج في قطاع التعدين، وكذلك في دعم الإدارة المستدامة للموارد.

٤٤ - وقد بدأت العقود المخصصة في مجال إدارة الأحراج تسفر عن أثر إيجابي. ومنذ أن استؤنف قطع الأشجار لأغراض تجارية في عام ٢٠٠٩، دفعت شركات الأخشاب العشر العاملة حوالي ١١ مليون دولار في صورة ضرائب ورسوم، كان أكبرها رسم عطاء استئجار الأراضي، الذي يوجه ٦٠ في المائة منه مباشرة بالتساوي إلى مجتمعات الأحراج والمقاطعات. كما أن الاتفاقات الاجتماعية المنفردة التي تم التوصل إليها بشأن تقاسم الأرباح والهياكل الأساسية بين الشركات والمجتمعات المتأثرة ستزيد المنافع إذا جرى الالتزام بها. وللتصدي للتحديات التي تصادف في تنفيذ قانون حقوق المجتمع المحلي الذي اعتمد حديثا، شرعت الحكومة في عقد اجتماعات تشاورية لأصحاب المصلحة، بغرض وضع أنظمة بشأن المسائل الحاسمة الأهمية، من قبيل ملكية الأراضي، والاستغلال التجاري، وتقاسم الإيرادات.

٤٥ - وقد زادت إيرادات الحكومة من المطاط مع انتعاش أسعار تجارة المطاط في عام ٢٠١٠، ولو أن ارتفاع الأسعار قد أدى أيضا إلى استشراء سرقة المطاط وما يتصل بذلك من أعمال العنف. وقد أدى تسلم القطاع الخاص لمزرعة غوثري للمطاط في كانون الثاني/يناير إلى تجديدات في تلك المزرعة، وإلى زيادة فرص العمل فيها. ولكن في شهر تموز/يوليه، احتج بعض أفراد المجتمع المحلي على ما زعموا أنه تعويض غير كاف عن أراض زراعية ستستوعبها منطقة الامتياز، كما تتزايد دواعي القلق من نشوء تحديات أخرى بالنسبة للمزرعة. وما زال تشغيل فريق إدارة مؤقت فعال في مزرعة سينوي للمطاط يمثل تحديا، وهناك مخاطر تتمثل في أن المكاسب التي تحققت حديثا من أجل إعادة الحالة هناك إلى طبيعتها قد تتبدد.

واو – الحوكمة

٤٦ – قامت الحكومة بتسريع التدابير الرامية إلى إصلاح القطاع العام وتحسين الحكم. وللمضي قدما في عملية إصلاح الخدمة المدنية، وضعت وكالة الخدمة المدنية مع لجنة الحكم ومعهد الإدارة العامة في ليبريا، استراتيجية لتسريع عمليات تحديد الولاية والاستعراض الوظيفي التي طال أمدها في جميع الوزارات والإدارات والوكالات. ووضِعت صكوك جديدة للموارد البشرية، واختصاصات جديدة للوحدات وتوصيفات جديدة للوظائف، واتُخذت تدابير مكثفة لتحويل الخدمة المدنية إلى الحجم الأمثل، ولمعالجة الأخطاء المستمرة في كشوف المرتبات.

٤٧ – وبدأت مفوضية الأراضي عملا في آذار/مارس وقامت بصياغة خطة عمل مدتها خمس سنوات لمراجعة القوانين واللوائح القائمة المتعلقة بالأراضي مع تقديم مقترحات شاملة للإصلاح. وأنشأ الشركاء الدوليون فريق عمل معني بالأراضي لتعزيز الدعم الاستراتيجي والمنسق للجنة. ولكن فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور ولجنة إصلاح القوانين أحرزتا تقدما محدودا، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى التأخير في بدء عملهما، وفي دعم ميزانيتهما، وفي وضع التشريعات التي تمكنهما من تأدية عملهما.

٤٨ – وبانتهاء برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، تحول الاهتمام إلى تأسيس ترتيبات جديدة ووضع استراتيجية لضمان الإدارة الاقتصادية السليمة حيث بلغت ليبريا الآن نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتم في تموز/يوليه قُدم إلى لجنة إعادة إعمار وتنمية ليبريا نموذج للإدارة الاقتصادية الكلية وتنمية القدرات المؤسسية، يضمن الملكية الوطنية الكاملة مع الاعتراف بالفجوات في القدرات التي لا تزال تحتاج إلى الدعم من الشركاء، ومن المتوقع أن يتم التصديق عليه من قبل مجلس الوزراء في وقت قريب.

٤٩ – وبرغم التحديات الكبيرة، كانت هناك أوجه تقدم في تنمية قدرات المجلس التشريعي. وكجزء من برنامجه الخاص بالتحديث، أنشأت المجلس التشريعي في مطلع حزيران/يونيه، بالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي، نظاما لتتبع مشاريع القوانين وبدأ في تشييد مكتبته التي ستضم أكثر من ٢ ٠٠٠ من الكتب القانونية. ولكن ومع ذلك، يواجه المجلس التشريعي تحديات في تحقيق وظائفه التشريعية والرقابية والتمثيلية. وتشجب بطاقات تقارير الأداء التشريعي الواردة من المعهد الديمقراطي بليبريا ومن لجنة العدالة والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية ندرة مشاورات المشرعين مع دوائر الناخبين، وعدم وجود مكاتب تشريعية نشطة في الدوائر الانتخابية، وميل المشرعين لعقد جلسات تنفيذية مغلقة للمداولة بشأن القضايا الوطنية البالغة الأهمية.

٥٠ - وقد أُطلقت مبادرة جديدة من قبل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية لدعم مكافحة الفساد وإيجاد معايير للنزاهة في الحكومة وفي القطاع الخاص، هي المنتدى الوطني للنزاهة، الذي بدأ العمل في تموز/يوليه لتنسيق الدعوة لوضع التشريعات ذات الصلة ولتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد فضلا عن تعزيز الصكوك المتعلقة بالسياسات العامة. وفي غضون ذلك، ظلت الشكاوى بشأن إدارة صناديق تنمية المقاطعات وغيرها من الصناديق تثير الجدل. وفي مقاطعة نيمبا، أدت الالتماسات المقدمة من المجتمع المدني إلى رئيسة الجمهورية إلى استقالة وزير الداخلية في ذلك الحين بسبب الانتقادات الموجهة لإدارته لأحد صناديق التنمية.

زاي - بناء السلام

٥١ - في رسالتي المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أحلت الطلب المؤرخ ٢٧ أيار/مايو، المقدم من ليبريا لوضعها على جدول أعمال لجنة بناء السلام من أجل بناء القدرات الوطنية في قطاع سيادة القانون وقطاع الأمن، ولدعم جهود المصالحة الوطنية. ومنذ عام ٢٠٠٧، قدم صندوق بناء السلام ١٥ مليون دولار إلى ٢٥ مشروعا ترمي إلى معالجة تركة الانقسام وعدم الثقة السائدة في البلاد. وكشف أحد تقييمات منتصف المدة المستقلة لمشاريع الصندوق، أُنجز في آذار/مارس، أن معدل الإنجاز الإجمالي يبلغ ٦٠ في المائة، وأن معظم المشاريع عالجت بنجاح مسببات النزاع وأدت إلى تغيير المواقف. ولكن الاستعراض سلط الضوء على مدى الحاجة إلى إدماج بناء السلام بطريقة أفضل عبر جميع أعمال الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

حاء - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٥٢ - في ٢٥ شباط/فبراير قدمت حكومة ليبريا طلبا رسميا إلى الأمم المتحدة بأن تصبح من البلدان التي تطبق نهج توحيد الأداء. وذلك سيوفر إطارا استراتيجيا وتشغيليا لزيادة الأثر الجماعي والشفافية في أنشطة الأمم المتحدة، ويعزز في نفس الوقت من ملكية الحكومة. وفي غضون ذلك، سيساعد إجراء استعراض للبرامج المشتركة للأمم المتحدة على تحسين الدعم المستقبلي المشترك للحكومة من أجل تلبية الأولويات المحددة.

٥٣ - وفي حين أن تكامل منظومة الأمم المتحدة في ليبريا قد أحرز تقدما من خلال الخدمات المشتركة وآليات الإدارة والتنسيق، إلا أن نهج توحيد الأداء سيحول الأمم المتحدة إلى شريك أكثر فعالية للحكومة. كما أنه يوفر خلفية للتخطيط لنقل بعض المسؤوليات المتعلقة بالمدنيين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في نهاية الأمر إلى كيانات أخرى تابعة للأمم

المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالي، وهو الإطار الاستراتيجي المتكامل المستخدم في ليبريا.

رابعا – المسائل الشاملة لعدة قطاعات في إطار البعثة

ألف – الإعلام

٥٤ – نفذت البعثة حملات بشأن القضايا الرئيسية مع شركائها العاديين، بما في ذلك الوزارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام المحلية. وأُطلقت في جميع المقاطعات حملة توعية بشأن خفارة المجتمعات المحلية، تهدف إلى تشجيع المجتمعات المحلية على العمل بشكل وثيق مع الشرطة، وذلك عن طريق استخدام إذاعة البعثة، وعن طريق عقد اجتماعات على مستوى المجتمع المحلي، وكذلك باستخدام وسائل الإعلام المحلية. واضطلع حملات مماثلة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأهمية تحصين الأطفال. وقامت البعثة أيضا بتعزيز القدرات المحلية من خلال عقد تسع حلقات عمل للإعلاميين الليبريين لتحسين الجودة، بما في ذلك التوازن والدقة، في التغطية الإطارية للعملية الانتخابية ولمسائل حقوق الإنسان. وقد استُخدمت إذاعة البعثة خلال أزمة لوفا في شباط/فبراير، نظرا لأن نطاق تغطيتها يشمل البلد بكامله للمساعدة في تبديد الشائعات ولتوجيه النداءات بالتزام الهدوء.

باء – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٥ – اضطلعت البعثة بأنشطة توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا والوقاية منهما، والتوعية بشأنها لأفراد حفظ السلام الذين تم نشرهم حديثا، كما قدمت خدمات للفحص السري بشأن الفيروس، إضافة إلى توفير الواقيات الذكرية، وإسداء المشورة، وتقديم مجموعات لوازم الوقاية بعد التعرض للفيروس.

جيم – المسائل الجنسانية

٥٦ – واصلت الحكومة جهودها لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وآليات تمكين المرأة. وقدم التجمع النسائي في المجلس التشريعي مشروع 'قانون العدل بين الجنسين في السياسة' الذي يقضي بأن لا يقل عدد مرشحي الأحزاب السياسية من النساء عن ٣٠ في المائة. وأنشأت الحكومة أيضا فرقة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لعام ٢٠٠٩.

دال – سلوك أفراد البعثة وانضباطهم

٥٧ – واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيات تمتثل لسياستي القائمة على عدم التسامح مطلقا في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتي تشدد على التدابير الوقائية، مثل الإجراء المنتظم للتدريبات التوجيهية والخاصة بتجديد المعلومات لجميع الموظفين، وتقييمات المخاطر المتعلقة بالمنشآت العسكرية والتفتيش المفاجئ على المنشآت المحظورة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تدريب ٣ ٩٧١ من أفراد البعثة على القضايا المتعلقة بالسلوك. وقدمت البعثة تدريبا متكاملا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية الموظفين ومعالجة الإجهاد، والسلوك والانضباط. ولزيادة الوعي بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبآليات الإبلاغ المجتمعية، قدمت البعثة التدريب للمدارس وللقادة الدينيين وللمجتمعات المحلية الموجودة على مقربة من منشآت الأمم المتحدة.

٥٨ – ومنذ شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن ١٤ حالة من حالات سوء السلوك الخطير، بما في ذلك ثمانية ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وانخفض العدد الكلي لحالات سوء السلوك البسيطة. وتلقت البعثة تقارير عديدة عن سرقة أجهزة لاسلكي محمولة يدويا مملوكة للبعثة، حيث أفادت التقارير بأنها استُخدمت كضمانات إضافية لقروض أو بيعت، ولذلك انعكاسات على سلامة الموظفين.

هاء – أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٥٩ – تشكل الجريمة أكبر خطر على أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ولا سيما في مونروفيا، حيث ارتكبت ٩٠ في المائة من عمليات السطو المسلح المبلغ عنها منذ شباط/فبراير. ومع ذلك، فهناك انخفاض في العدد المبلغ عنه من حوادث السطو تحت تهديد السلاح، حيث تم الإبلاغ عن ١٤٤ من حوادث السطو المسلح، استخدمت في معظمها الأسلحة البيضاء أو النارية، ويشمل ذلك سبعة حوادث استُهدف فيها موظفون تابعون للأمم المتحدة، وحادثتين استُهدف فيهما رعايا أجانب آخرون. كما تم خلال هذه الفترة الإبلاغ عن ١٢٩ من الجرائم غير المرتبطة بالأسلحة ارتكبت ضد موظفي الأمم المتحدة، شملت السطو والاعتداء. وتوفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير اثنان من الموظفين الوطنيين واثنان من الأفراد العسكريين بسبب المرض. وتوفي جندي تابع للبعثة نتيجة لحادثة إطلاق نار، وقُتل ضابط شرطة أثناء توجيهه لحركة المرور، كما غرق أحد المقاولين الدوليين.

خامسا – نشر البعثة

العنصر العسكري

٦٠ – وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) الذي أيد فيه المجلس التوصيات الواردة في تقريري الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299)، أكملت البعثة المرحلة الثالثة من عملية الخفض التدريجي في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠. وتمت إعادة كتيبة واحدة من إثيوبيا وثلاث طائرات هليكوبتر هجومية من أوكرانيا إلى الوطن بحلول شباط/فبراير، كما أعيدت كتيبة واحدة و ٧٢ ناقلة جنود مدرعة من بنغلاديش إلى وطنها بنهاية أيار/مايو. وقُلِّصت الوحدات الأخرى أيضاً من عدد أفرادها أثناء فترات التناوب العادية فأصبح العدد الإجمالي للأفراد العسكريين الذين أعيدوا إلى أوطانهم من ليبريا أثناء المرحلة الثالثة من عملية الخفض التدريجي ٢٠٩ ٢ أفراد عسكريين.

٦١ – وكما هو مبين في تقاريري السابقة، فإن التعديلات التي أجريت على البعثة في عام ٢٠٠٦ قبل عملية الخفض التدريجي، بالإضافة إلى مراحل الخفض التدريجي الرسمية الثلاث للبعثة، والتي أُنجزت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وآذار/مارس ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، على التوالي، أدت إلى خفض قوام قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من ٢٥٠ ١٥ فردا إلى القوام الحالي المأذون به والبالغ ١٠٢ ٨ فرد، من بينهم ١٥٠ فرداً تم نشرهم بالمحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون. وبحسب التوصية الواردة في تقريري الخاص، ينبغي الإبقاء على القوات البالغ عددها ٩٥٢ ٧ فردا في ليبريا إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١١. وستُحدد المواعيد الزمنية لإجراء المزيد من الخفض للعنصر العسكري ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا بناء على النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها بعثة للتقييم التقني الشامل سيتم إرسالها إلى ليبريا بعد الانتخابات، وستركز على الاستعدادات لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى السلطات الوطنية.

٦٢ – وفيما يتعلق بالقوات البالغ قوامها ٩٥٢ ٧ فردا في ليبريا، تحتفظ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بمقر قواتها في مونروفيا، ولها قوات عاملة منتشرة في قطاعين، يضم كل منهما ثلاث كتائب مشاة. ويُمَثَّل في قوة البعثة أربعة وأربعون بلداً من البلدان المساهمة بقوات، وتضم القوة ٨٧ من ضباط هيئة الأركان، و ٨٣٧ ٧ من الأفراد العسكريين، و ١٣٨ مراقبا عسكريا (انظر المرفق). وهناك ١٥٨ امرأة في القوة. كما توجد قوة الرد السريع التابعة للبعثة، والتي هي بحجم كتيبة، في مونروفيا، ولها قاعدتان متقدمتان عاملتان من قواعد العمليات متاخمتان لطرق المواصلات الرئيسية المؤدية إلى الحدود مع كلٍ من غينيا وكوت ديفوار، مما يقلل من الزمن اللازم للرد. وخُفضت قوة الحراسة العسكرية التابعة للبعثة التي

جرى نشرها في المحكمة الخاصة لسيراليون، والتي قوامها ٢٥٠ فردا، إلى ١٥٠ فردا، على النحو الموصى به في رسالتي المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/679). وقد عززت قوة الحراسة العسكرية من وجودها في مبنى المحكمة.

عنصر الشرطة

٦٣ - في ٣٠ تموز/يوليه، كان قوام شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ١ ٣٤٧ فردا من أصل الحد الأقصى المأذون به، البالغ ١ ٣٧٥ فردا، بمن فيهم ٤٦٨ مستشارا لشؤون الشرطة، و ٨٣٧ شرطيا في سبع من وحدات الشرطة المشكَّلة، و ٢٩ موظفا إصلاحيا، و ١٣ مستشارا لشؤون الهجرة. ويضم عنصر الشرطة ٢٠٣ نساء. وقد انتشرت ثلاث من وحدات الشرطة المشكَّلة في مونروفيا، ووحدة في كل من مقاطعات بونغ، وغراند باسا، وغراند غيديه، ولوفا.

٦٤ - ومع بدء البعثة والحكومة للتخطيط للمرحلة الانتقالية لتسليم المسؤولية الأمنية من البعثة إلى السلطات الليبرية، سيتطلب سد الثغرات التي حُددت على صعيد تنمية قدرات الشرطة الوطنية الليبرية دعما استشاريا عالي التقنية. وبالتالي، سيحتاج عنصر الشرطة التابع للبعثة إلى خبرات متخصصة للغاية لدعم تنمية قدرات الشرطة، بما يشمل الخبرات المدنية، في مجالات مثل تصميم وتنفيذ نظُم الإدارة، وإدارة المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد البشرية، والتخطيط المالي، والتخطيط والبحث المؤسسيين، ووضع المشاريع. بل إن الحاجة إلى هذه الخبرات الإضافية ستزداد إلحاحا بعد إقرار التشريعات الأمنية غير المبتوت فيها، والتي تتوخى استيعاب كل من المكتب الوطني للتحقيقات ووكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ضمن الشرطة الوطنية الليبرية.

سادسا - الاتجاهات المستقبلية للبعثة والتخطيط للمرحلة الانتقالية

٦٥ - لقد عرضتُ في تقريري الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299) أفكارا أولية بشأن مستقبل البعثة، مع الإشارة إلى أن الخفض العسكري التدريجي للبعثة سيُستأنف بعد انتخابات عام ٢٠١١، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وتحسبا للانسحاب النهائي للبعثة، بدأ التخطيط المشترك لانتقال المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية، بمشاركة الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى، ومنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الثنائيون.

٦٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه، بدأ مجلس الأمن القومي برئاسة رئيسة الجمهورية، رسميا، عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، فأصدر تكليفا بتشكيل فريق عامل مشترك معني بالتخطيط لهذه العملية، يتألف من ممثلين للحكومة والأمم المتحدة. وسيشكَّل فريق أساسي مؤلف من وزراء في الحكومة وكبار مسؤولين وممثلتي الخاصة، من أجل تقديم التوجيه الاستراتيجي للفريق العامل، وتوفير الصلة الرسمية بمجلس الأمن القومي والجهاز الأمني، وسيشمل شركاء دوليين أيضا. وقد طُلب إلى الفريق العامل إجراء تقييم شامل للحالة، بما في ذلك تقييم التهديدات ومسح القدرات الوطنية والثغرات القائمة، وسيستخدم ذلك التقييم كأساس للتخطيط المستقبلي وتحديد أولويات أنشطة التنمية في القطاع الأمني.

٦٧ - وجاءت إجراءات مجلس الأمن القومي عقب حلقة عمل غير رسمية يسَّرها ''منتدى منع النزاعات وتعزيز السلام'' في مونروفيا في حزيران/يونيه، فأتاحت لكبار المسؤولين في الحكومة الليبرية والأمم المتحدة، وأطراف معنيَّة أخرى، الاستماع إلى تجارب بوروندي، وتيمور - ليشتي، وسيراليون، وكوسوفو من الخبراء الذين شاركوا في تلك العمليات الانتقالية، واستخلاص الدروس الملائمة لليبريا. واتُفق على أنه رغم الاختلافات القائمة بين ليبريا والحالات الأخرى، يمكن استخلاص دروس قيِمة، وعلى وجه الخصوص، أهمية التخطيط المبكر القائم على الفهم الشامل للحالة في البلد، وكفالة الملكية الوطنية للعملية، وإيلاء الأولوية لإصلاح قطاع الأمن كأساس لنجاح العملية الانتقالية، مع إشراك المجتمع المدني والأطراف المعنيَّة الرئيسية، وإبقاء السكان على علم بالحالة. وفي غضون ذلك، يشهد التخطيط لتسليم المهام المدنية تقدما أيضا، وسيتلاقى، عند الاقتضاء، مع التخطيط لتسليم المسؤوليات الأمنية. ولئن كان من السابق جدا لأوانه توفير عناصر أو جداول زمنية محددة للعملية الانتقالية، فإنني أعتزم تضمين تقاريري المقبلة المتعلقة بالبعثة تحديثات منتظمة عن عملية التخطيط.

سابعا - الجوانب المالية

٦٨ - خصَّصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٨٠/٦٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مبلغا قدره ٥٢٤ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ٤٣,٧ مليون دولار شهريا، للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ستقتصر كلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٩ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٣٦,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢٧٦,٤ ١ مليون دولار.

٧٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكَّلة نحو ٣٢,٣ مليون دولار. وقد سُددت التكاليف المتعلقة بالقوات ووحدات الشرطة المشكَّلة، والمعدات المملوكة للوحدات، للفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ على التوالي، وفقا لجدول التسديد الفصلي.

ثامنا - الملاحظات

٧١ - تواصل ليبريا إحراز تقدم كبير في توطيد السلام والأمن على أراضيها. لكن ثمة عوامل يمكن أن تزعزع الاستقرار ما زالت تهدد المكاسب المتحققة حتى الآن، كالانقسامات السياسية والاجتماعية المستمرة، والتقدم المحدود نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وشيوع الإدراك بأن الإفلات من العقاب ما زال سائدا. وكما يتبيَّن من الأحداث في مقاطعتي لوفا وماريلاند، كثيرا ما يؤدي تدني الثقة العامة في قدرة الدولة على تحقيق العدالة إلى اندلاع سريع للعنف، مما يهدد القانون والنظام بوجه عام.

٧٢ - وتواصل مؤسسات الأمن تطورها وتحرز تقدما، لكنها لا تملك بعد القدرة على الاستجابة بشكل مستقل عن البعثة، وبخاصة خارج مونروفيا. ومن الضروري أن يصبح تطوير قطاع الأمن أولوية رئيسية بالنسبة للحكومة والمجتمع الدولي حتى تصبح هذه المؤسسات قادرة على العمل على نحو مستقل، وتوفر لها موارد كافية. ويعد قيام السلطة التنفيذية، بعد طول انتظار، بتقديم مشروع قانون إصلاح الأمن والاستخبارات في ليبريا إلى المجلس التشريعي، خطوة إيجابية، بيد أن الحفاظ على الزخم اللازم لكفالة اعتماده مبكرا يكتسي أهمية حاسمة.

٧٣ - وبالنسبة إلى كل من وزارة العدل والسلطة القضائية، كان التخطيط الاستراتيجي لقطاع سيادة القانون مهما في وضع التصور العام والتخطيط. وقد تأخر وضع خطط التنفيذ كثيرا. ومع ذلك، فقد أحرزت وزارة العدل بعض التقدم في تحديد المسار قدما، مما يعتبر خطوة إيجابية، لكن السلطة القضائية ينبغي أن تشجع على تنفيذ الإصلاحات في أقرب وقت ممكن لتحسين الأداء العام لقطاع العدالة. وما زالت ثقة الجمهور في نظام العدالة الجنائية عند الحد الأدنى، وسيكون تحسين أداء هذا النظام المفتاح لتعزيز مصداقيته. وحتى وإن كانت

المؤسسات لا تزال حديثة العهد، فمن الحتمي أن يُبدي جميع الليبريين، بغض النظر عن مناصبهم الرسمية، الاحترام لسيادة القانون.

٧٤ - وستشكل انتخابات عام ٢٠١١ حدثا حاسما بالنسبة إلى ليبريا واختبارا لقدرة المؤسسات الوطنية. وقد أعاقت التأخيرات الطويلة في التوصل إلى اتفاق بشأن التشريع المتعلق بحدود الدوائر الانتخابية قدرا كبيرا من التخطيط اللازم لتلك الانتخابات. وينبغي أن يكون الإطار الذي ستجري فيه الانتخابات واضحا لكفالة شرعيتها بوجه عام. ومع ذلك، فما يشجِّعني في هذا السياق هو الإفادات الصادرة عن المانحين بتقديم الدعم المالي للانتخابات.

٧٥ - وقد أرسى التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتوصيات الواردة فيه الأساس لمناقشات مكثفة في ليبريا بشأن كيفية تناول فظائع الماضي ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في ليبريا. وسيتعامل شعب ليبريا مع هذه المسائل لسنوات عديدة. وإنني أدعو الحكومة إلى العمل مع جميع الجهات المعنية على وضع خطة بشأن سبل المضي قدما بهذه التوصيات كجزء من الجهود الشاملة لتعزيز المصالحة الوطنية، وهو ما سيكتسي أهمية حيوية بالنسبة إلى السلام على الأمد الطويل. وأحُث الحكومة بقوة على أن ترشح من غير إبطاء مفوَّضين للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وللمجلس التشريعي حتى يمكن إقرار ترشيحهم من أجل بدء اللجنة عملها في أقرب وقت ممكن. وهذا أمر حيوي حتى يمكن المتابعة الوافية لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وكذلك لكفالة أن يكون لدى ليبريا مؤسسة لحقوق الإنسان متاحة للجمهور.

٧٦ - وأرحِّب بالعمل الذي أُنجز حتى الآن للتصدي للفساد في ليبريا، بما يشمل إتمام عدة مراجعات للحسابات، لكن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات، بما يشمل الملاحقة القضائية إذا دعت الحاجة. وشيوع مفهوم التهاون مع الفساد، حتى وإن لم يُرتكب بالضرورة من جانب المسؤولين الحكوميين، يسهم في إضعاف الشرعية بوجه عام، ويقوِّض جهود التنمية الهامة. وما زالت مكافحة الفساد تشكل تحديا وينبغي للسلطات الليبرية متابعتها بنشاط بدعم من المجتمع الدولي.

٧٧ - ولا بد من تهنئة ليبريا على بلوغها نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وممارسة الملكية الوطنية، واعتماد سياسة مالية تقضي بتجنب الإنفاق بالعجز تمشيا مع الإدارة السليمة للشؤون الاقتصادية، وعزمها مواصلة تخطيط سبل تحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد النمو الاقتصادي والمواطنة على الأمد الطويل. ولما كان تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر سيدخل عامه الثالث والأخير عما قريب، سيكتسي التركيز المستمر للحكومة

على المنجزات المستهدفة والنتائج المنشودة التي تأخر تحقيقها أهمية متزايدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتقديم المزيد من الدعم لهذه التدخلات الحاسمة.

٧٨ - ورغم الجهود المبذولة لتحسين الهياكل الأساسية في ليبريا، ما زال تردي حالة شبكات الطرق البرية والموانئ والمطارات واحدا من أصعب التحديات التي تواجه الحكومة والشعب الليبري. ولذا، أدعو إلى تقديم تمويل أكبر على الصعيدين الدولي والمحلي لإعادة بناء شبكة الطرق المدمرة في هذا البلد واستعادة المنشآت المرفئية إلى حالتها الطبيعية.

٧٩ - ويسرني أن أرى أن الحكومة قد بدأت، مع شركائها الدوليين، بالتخطيط لتسليم المسؤوليات الأمنية في نهاية الأمر من البعثة إلى السلطات الوطنية. وكما هو موضَّح في الفقرة ٦٦ أعلاه، من المهم أن يكون هذا التخطيط مستنيرا بتقييم شامل للحالة، بما في ذلك تحليل الفجوتين المؤسسية والتشريعية، بحيث يمكن معالجة الاحتياجات الماسة التي ما زالت قائمة في قطاع الأمن. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، العمل على تحقيق حالة أمن مستقرة في ليبريا، في ظل مؤسسات أمنية وطنية قادرة على الحفاظ على الاستقرار بشكل مستقل. بيد أن نجاح العملية الانتقالية سيتطلب الدعم والمشاركة الكاملين لجميع الجهات المعنيَّة في العملية، ومنها شركاء ليبريا والسلطات الوطنية. وأحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي والتقني لقطاع الأمن في ليبريا لكفالة معالجة الفجوات المتبقية.

٨٠ - في تقريري الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قدمت توصيات بشأن المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي للبعثة، وهذه التخفيضات التي تمت في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ وفقا للقرار ١٨٨٥ (٢٠٠٩)، شملت إعادة ٢ ٠٢٩ فردا من القوات و ٧٢ ناقلة جنود ومدرعة، وثلاث طائرات هليكوبتر هجومية إلى أوطانها، وبذلك أصبح القوام العسكري المأذون به الحالي للبعثة ٨ ١٠٢ فردا، من بينهم ٧ ٩٥٢ فردا في ليبريا و ١٥٠ في المحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون. وأبقى عنصر الشرطة على الحد الأقصى المأذون به لقوامه، وهو ١ ٣٧٥ فردا. ووفقا لتقريري الخاص، أوصي بالإبقاء على قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١١، التي أصبحت بمثابة نقطة مرجعية أساسية للخفض التدريجي لقوام البعثة وسحبها. ونظرا إلى مجموعة العوامل المتصلة بعدم الاستقرار، والقدرة المحدودة للمؤسسات الأمنية الوطنية على الاستجابة بشكل مستقل عن البعثة، لا تزال تلك التوصيات صحيحة. وينبغي الإبقاء على قوة الحراسة العسكرية المنتشرة في المحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون، وقوامها ١٥٠ فردا، إلى حين إتمام المحكمة لعملها. وعليه، أوصي بأن يمدِّد مجلس الأمن ولاية البعثة، بقوامها الحالي، لفترة سنة واحدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٨١ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة في ليبريا، إلين مارغريته لوي، ولموظفي البعثة المدنيين وأفرادها النظاميين على إسهامهم في توطيد السلام في ليبريا. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات للشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي لليبريا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على التزامهم ومساهماتهم في الحفاظ على السلام ودعم التنمية في ليبريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا – عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

(في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠)

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	**المجموع**		
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٩
بنغلاديش	١٢	٧	١ ٤٣٤	**١ ٤٥٢**	صفر	١٧
بنن	٢	١	صفر	**٣**	صفر	صفر
بوليفيا	٢	١	صفر	**٣**	صفر	صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١١
البرازيل	٢	٢	صفر	**٤**	صفر	صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	صفر
الصين	٢	٧	٥٥٨	**٥٦٧**	صفر	١٨
كرواتيا	صفر	٢	صفر	**٢**	صفر	صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٣
جمهورية كوريا	١	١	صفر	**٢**	صفر	صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	صفر
الدانمرك	٣	٢	صفر	**٥**	صفر	صفر
إكوادور	٢	١	صفر	**٣**	صفر	صفر
السلفادور	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	٦
إثيوبيا	٩	٤	صفر	**١٣**	صفر	صفر
مصر	٧	صفر	صفر	**٧**	صفر	٨
فيجي	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٣٠
فنلندا	صفر	٢	صفر	**٢**	صفر	صفر
فرنسا	صفر	٢	صفر	**٢**	صفر	صفر
غامبيا	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	٢٣
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٥
غانا	٨	٧	٧٠٠	**٧١٥**	صفر	٣٢
أيسلندا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٢
الهند	صفر	صفر	صفر	**صفر**	٢٤٤	٤
إندونيسيا	١	صفر	صفر	**١**	صفر	صفر

البلد	العنصر العسكري					
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	**المجموع**	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
الأردن	٤	٥	١١٥	**١٢٤**	٢٣٣	١٦
كينيا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١٦
قيرغيزستان	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	٤
مالي	١	صفر	صفر	**١**	صفر	صفر
ماليزيا	٦	صفر	صفر	**٦**	صفر	صفر
منغوليا	صفر	٢	١٤٧	**١٤٩**	صفر	صفر
الجبل الأسود	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	صفر
ناميبيا	١	٣	صفر	**٤**	صفر	٥
نيبال	٢	٣	١٥	**٢٠**	٢٤٠	١٩
النيجر	١	صفر	صفر	**١**	صفر	صفر
نيجيريا	١٢	١٠	١ ٥٤٠	**١ ٥٦٢**	١٢٠	٣٤
النرويج	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٩
باكستان	٧	١٠	٢ ٩٣٨	**٢ ٩٥٥**	صفر	٢٦
باراغواي	٢	١	صفر	**٣**	صفر	صفر
بيرو	٢	٢	صفر	**٤**	صفر	صفر
الفلبين	٢	٢	١١٥	**١١٩**	صفر	٣١
بولندا	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	٣
رومانيا	٢	صفر	صفر	**٢**	صفر	صفر
الاتحاد الروسي	٤	صفر	صفر	**٤**	صفر	٦
رواندا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٤
ساموا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	صفر
السنغال	١	١	صفر	**٢**	صفر	صفر
صربيا	٤	صفر	صفر	**٤**	صفر	٦
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١٣
السويد	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١٢
سويسرا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٢
سيراليون	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١
توغو	٢	١	صفر	**٣**	صفر	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٣٠
أوغندا	صفر	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١٥

البلد	العنصر العسكري					وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	**المجموع**			
المملكة المتحدة	صفر	صفر	صفر	**صفر**		صفر	صفر
أوكرانيا	٢	٢	٢٧٥	**٢٧٩**		صفر	١٨
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	**صفر**		صفر	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٥	صفر	**٨**		صفر	٩
اليمن	صفر	١	صفر	**١**		صفر	٦
زامبيا	٣	صفر	صفر	**٣**		صفر	٢٢
زمبابوي	٢	صفر	صفر	**٢**		صفر	٢٧
المجموع	**١٢٨**	**٨٧**	**٧ ٨٣٧**	**٨ ٠٥٢**		**٨٣٧**	**٥١٠**